الأمم المتحدة

DP/2023/1

Distr.: General
31 October 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى 2023
من 30 يناير إلى 3 فبراير 2023، نيويورك
البند 1 من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2022
(من 29 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2022، نيويورك)

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	مسائل تنظيمية	2
	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	3
	حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	3
ثانيا –	حوار منظم حول التمويل	6
ثالثا –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	8
	الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان	8
	بيان المدير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNFPA)	8
رابعا –	حوار منظم حول التمويل	13
خامسا –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	14
	الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	15
سادسا –	بيان القائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمسائل المتعلقة بشؤون الميزانية والشؤون المالية والإدارية	15
	الجزء المشترك	19
سابعا –	تحديث بشأن مسائل الرقابة	19
ثامنا –	الزيارات الميدانية	22

161222 161222 22-28313 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مسائل تنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الثانية 2022 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالحضور الشخصي في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من 29 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2022.

2 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل الخاصة بدورته العادية الثانية لعام 2022 (DP/2022/L.3)، بصيغتها المعدلة شفهيًا، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام 2022 (DP/2022/26). وقد أُحيط المجلس علمًا بمشروع خطة العمل السنوية لعام 2023 (DP/2022/CRP.2) ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة العادية الأولى لعام 2023.

3 - أدرجت القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2022 في الوثيقة DP/2023/3، والتي أتيحت على موقع الويب الخاص بالمجلس التنفيذي.

4 - وافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 23/2022 على الجدول الزمني التالي المتعلق بدورات المجلس التنفيذي في عام 2023:

الدورة العادية الأولى:	من 30 يناير إلى 3 فبراير 2023
الدورة السنوية:	من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023
الدورة العادية الثانية:	من 28 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2023

بيان رئيسة المجلس

5 - في كلمتها الافتتاحية، قالت رئيسة المجلس إن الدورة العادية الثانية أتاحت فرصة لأعضاء المجلس للخروج من القضايا الصعبة التي جرت مناقشتها خلال الدورة السنوية لعام 2022. فقد واصل العالم رؤية الآثار الضارة لتغيّر المناخ وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بينما استمرت الصراعات في رفع أسعار الغذاء والوقود، ما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية. بدا تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 أكثر صعوبة من أي وقت مضى. ويتعين على المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إظهار عزمهما وتصميمهما من خلال زيادة التعاون والتنسيق على جميع المستويات، والاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها كل منهما لضمان تحقيق أكبر قدر من التأثير بموارد محدودة. ومن ثمَّ، لم يكن هناك وقت نضيعه في التدخلات والمنافسات المجزأة، حيث يجب أن تسير الاستثمارات في مجال الابتكار جنبًا إلى جنب مع إدارة المخاطر المناسبة وبذل العناية الواجبة. وثمة حاجة ماسة إلى الإجراءات والأفكار الجريئة. وقد وجّهت الرئيسة الانتباه إلى القضايا الرئيسية المقرر مناقشتها في الدورة، ومنها: (أ) جمع الأموال وتمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والالتزامات بميثاق الأمم المتحدة للتمويل، وأهمية الحوارات المنظمة المتعلقة بالتمويل، وكيفية تحفيز الشراكات المبتكرة لتحقيق الأهداف؛ (ب) مواصلة التصدي لإخفاقات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي أُثيرت في الدورة السنوية، والاستفادة من مناقشات فريق العمل المكلف بها في الدورة السنوية 2022، وهو ما تطلب اتخاذ إجراءات مستمرة وسريعة وحاسمة، لإعادة بناء الثقة المنهارة؛ (ج) تعزيز آليات الرقابة في جميع المنظمات التي يقع مقرها في نيويورك لضمان قدرتها على الاضطلاع بولاياتها.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

6 - في كلمته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، كشف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الأزمات المتعددة والمعقدة التي لم يسبق لها مثيل والتي كانت تؤثر بالسلب على سنوات من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس في جميع أنحاء العالم. جائحة كوفيد-19 المستمرة، والصراعات العديدة، والاقتصادات المدمرة، والمجاعات والموت جوعًا، وتراكم الديون، والأزمة المستمرة المتمثلة في الإيمان بتعددية الأطراف؛ كل هذه العوامل حددت معالم «عقدة عدم التيقُّن» العالمية. وفي ضوء هذه الخلفية، شدد على أن القرارات المتخذة اليوم ستحدد حياة الأجيال الحالية والمستقبلية - وستكون تلك القرارات المتعلقة بالتمويل من بين أهم القرارات. وأكد أن التمويل العام والخاص الكافي والمتسق اتساقًا جيدًا، والموجه بالسياسات الدولية والوطنية الصحيحة، سيحدد إلى حد كبير ما إذا كانت البشرية ستعيش في سلام وازدهار أم انعدام أمن وعوز مستمر. ومن هذا المنطلق، أكد أن جميع جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالتنمية والأمن البشري تتوقف على قرارات التمويل الدولية والوطنية الصحيحة. ووصف بدوره كيف يدفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحولات الرئيسية في خيارات التمويل المذكورة عبر المشهد الأوسع لتمويل التنمية، العام والخاص على حد سواء. وعلى الرغم من خطر الأزمات المتعددة، فإنه شدد على أن المجتمع الدولي يمكنه - من خلال الخيارات السياسية والتمويلية الصحيحة - مواجهة التحديات الهائلة وتجاوزها بنجاح. فلم يكن المال في حد ذاته هو المشكلة بل أين يُنفق المال ومَنْ ينفقه ومَنْ استفاد منه ومَنْ لم يستفد. وإلا فإن التركيز على المكاسب قصيرة الأجل وحل الأزمات ببساطة - دون الاستثمار في التنمية - سيواصل تقويض الالتزامات متعددة الأطراف وتعريض الثقة والنوايا الحسنة للخطر على نطاق عالمي. ويجب أن يعمل التمويل في سبيل التنمية الشاملة والمستدامة التي تقلل من عدم التيقُّن والمخاطر إلى أدنى حد. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم بالفعل حلولاً عملية لإعادة التفكير وإعادة توجيه مليارات الدولارات وإعادة التنمية إلى مسارها الصحيح.

7 - شدد أعضاء مكتب المجلس على أن الأزمات العالمية الجارية جاءت بمثابة تذكرة بمدى أهمية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطالبوا جميع الدول الأعضاء بتجديد التزامهم بتعددية الأطراف وبمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تماشيًا مع احترام الملكية الوطنية والأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وشجعوا جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودهم لدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويات السياسية والمالية والبرنامجية لزيادة كفاءة وفعالية تدخلات الأمم المتحدة. كما شجعوا بشدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة الابتكار وإقامة الشراكات وإيجاد فرص جديدة لإعداد النُّهج المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وشددوا على أن التنمية الدولية لا تمثل فقط جزءًا شاملاً من نهج مشترك لدعم البلدان التي تمر بأزمات، بل تمثل أيضًا المسار الصحيح لمعالجة الأسباب الجذرية وإجراء التحول الهيكلي ومنع حدوث أزمات إضافية. ودعوا الدول الأعضاء إلى العمل معًا من أجل تحسين نوعية وكمية تمويل التنمية، ولا سيما الموارد العادية (الأساسية) المرنة، لضمان قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الوفاء بولايته، والاستجابة لأولويات البلدان المستفيدة من البرامج، ودعم تحقيق الأهداف.

8 - أكدت مجموعة أقاليمية من البلدان النامية أنه على الرغم من أن التحديات الجيوسياسية الحالية هائلة، فإن هناك فرصًا للاتحاد في مجال التضامن الدولي. وكرروا الدعوة التي وُجهت في الدورة السنوية 2022 للدول الأعضاء بعدم إدارة ظهورهم للعمل الجماعي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي لعبت دورًا رئيسيًا في دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعلنوا وجود حاجة ماسة إلى أن تتلقى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمويلاً يمكن التنبؤ به وكافيًا ومستدامًا، وكرروا في هذا الصدد الإعراب عن قلقهم إزاء اتجاه خفض الموارد العادية. وشددوا على أن تحديد أولويات الاستجابة لحالات الطوارئ ينبغي ألا يأتي على حساب الاستثمارات الإنمائية الفورية وطويلة الأجل، الأمر الذي من شأنه أن يقوض القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي تمويل الاستجابات الإنسانية بوقف تمويل التنمية. وأكدوا من جديد على أن الولاية التي حددتها الجمعية العامة في استعراض السياسات الشامل لعام 2020 الذي يتم كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (القرار رقم 233/75) يجب أن تنفذها منظومة الأمم المتحدة بالكامل، وعلى المجلس التنفيذي أن يتولى دوره الرقابي والتوجيهي لضمان الامتثال الكامل. ورحبت المجموعة بالتقييم الذي أجراه المكتب المستقل لخدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بشأن استقلاليته وأشارت إلى المعايير الدولية العالية للشفافية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الختام، أكدوا على ما يلي: (أ) يجب أن يظل القضاء على الفقر محور التركيز الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ (ب) تعد المبادئ الأساسية، مثل الملكية والقيادة على الصعيد الوطني، بالغة الأهمية لتحقيق نتائج فعالة؛ (ج) ينبغي عدم اتباع نهج واحد مع كل المسائل، بل يجب على كل برنامج أن يعكس حقائق واحتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج.

9 - أعادت مجموعة إقليمية من البلدان التأكيد على الدور المركزي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف، ووجهت نداء قويًا من أجل توفير مستويات مناسبة ويمكن التنبؤ بها من التمويل بما يتماشى مع الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء، ومنها الحاجة الملحة إلى موازنة الموارد العادية وغيرها من الموارد (غير الأساسية). وشددوا على أن التمويل يجب أن يكون على رأس أولويات المناقشات المتعلقة بالتنمية والتعاون متعدد الأطراف، والتي تركز على جعل العالم مستدامًا ومنصفًا وعادلاً وسلميًا وآمنًا. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الاتجاهات نحو خفض تمويل التنمية وشددوا على ضرورة العمل المشترك لضمان كمية ونوعية التمويل من أجل التنمية. وهذا ينطبق بشكل خاص على التمويل من الموارد العادية المرنة، الذي سمح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمعالجة الأولويات المحددة ذاتيًا للبلدان المستفيدة من البرنامج التي تركز على الأولويات المتداخلة للبشر وكوكب الأرض.

10 - كما أعربت مجموعة إقليمية أخرى من البلدان عن قلقها إزاء اتجاهات خفض التمويل العادي واستمرار عدم الوفاء بالتزامات التمويل. وشددوا على أن تباين التمويل لقضايا محددة يؤثر بشكل مباشر على الموارد المتاحة للبلدان في إفريقيا والمنظومة الإنمائية الأوسع نطاقًا. وأكدوا على أن البلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية توفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما شددوا على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ينبغي أن تكفل عدم تحويل الأموال بطريقة رجعية إلى وظائف وأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة، بل ينبغي لها أن تحقق التوازن الأمثل بين الرقابة والتنمية.

11 - وفي مداخلات أخرى، وجهت الوفود الانتباه إلى الأثر المحفز لتدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مختلف القطاعات، ومنها التواصل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وفي مجالات مثل الرقمنة. وكرروا الإعراب عن تقديرهم لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة الاستثمار في الوقاية والمرونة وفي تقييمات التنمية التي تركز على الأمن البشري. ودعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان مشاركته مع صناعات القطاع الخاص بأعلى معايير الشفافية والمساءلة والرقابة.

12 - وردًا على ذلك، استهل مدير البرنامج كلامه بالتشديد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم التزامًا راسخًا بالعمل مع الحكومات كجزء من عملياتها الإنمائية الوطنية من خلال شراكة ترتكز على ثقة دامت عقودًا، وتساعد على وضع السياسات الوطنية لمعالجة مواطن الضعف وأولويات الاستثمار. وشمل ذلك العمل مع مجموعة من شركاء الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء لدعم نحو 80 بلدًا في وضع أطر تمويل وطنية متكاملة، بهدف التأثير على نحو 500 مليار دولار في التمويل العام المتعلق بأهداف التنمية المستدامة والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، على مدار الخطة الإستراتيجية، 2022-2025. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أحد أكثر المؤسسات حضورًا على الصعيد العالمي وقدرة على ربط اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية على الصعيد القطري - من منظور السيادة الوطنية - بالالتزامات الوطنية على المستوى العالمي. ومن هذا المنطلق، ناشد الدول الأعضاء أن تنقل إلى عواصمها الأهمية السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لتمويل التنمية والتدابير العاجلة اللازمة للتصدي للأزمات المتعددة المتداخلة في العالم. وبالمثل، ناشد الدول الأعضاء، بموجب مبادئ إصلاح الأمم المتحدة المتفق عليها، أن تتقيد بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتمويل، مشددًا على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أوفى بمعظم التزاماته المتعلقة بميثاق التمويل، على الرغم من التأثير الكبير للإصلاح على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

13 - وسلط مدير البرنامج الضوء على المشاركة الوثيقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كشريك رئيسي للحكومات، مع القطاع الخاص، كمؤسسة متعددة الأطراف ممولة من القطاع العام تستثمر في المنافع العامة المحلية والعالمية. وشدد على أنه في حين أن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع القطاع الخاص ضرورية، فإن أي تحرك في اتجاه التمويل المباشر من القطاع الخاص سيتطلب تفسيرًا واستجوابًا دقيقين. وسلط الضوء على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سعى بنشاط إلى التعامل مع المجلس بشفافية تامة، وأثبت التزامه بتناول قضايا الرقابة - ومنها التقييم والأخلاقيات والامتثال البيئي والاجتماعي - بأقصى قدر من الجدية، مع مراجعة سياساته بانتظام وإجراء تعديلات حسب الاقتضاء، استجابة للتوصيات، مع تقليل التكاليف العامة قدر الإمكان لتحقيق مكاسب أكبر وزيادة الكفاءة. كما تحدث مدير البرنامج عن «منطق حافظة المشاريع» لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي انبثق من وعوده المتعلقة بالمناخ والذي جعل من الممكن ربط المشاريع المناخية الفردية على المستوى الوطني، وإقامة اتصال أوثق بين البلدان، ورفع مستوى المساهمات المحددة وطنيًا لتوجيه استثمارات التنمية الوطنية. ولفت الانتباه إلى الطبيعة والقدرات المحلية لكثير من أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدءًا من أقل البلدان نموًا ووصولاً إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تُنفذ فيها نهج مبتكرة. ولعبت مختبرات التسريع التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورًا مركزيًا في هذه الجهود في حوالي 92 بلدًا، حيث دعمت إنشاء الشركات الناشئة. وبالمثل، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2022 مركزًا للطاقة المستدامة للاستفادة من هذه الأصول ومساعدة ملايين الأشخاص في الحصول على كهرباء نظيفة بأسعار معقولة - وهو أحد الأهداف الطموحة للخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022-2025.

ثانيا - حوار منظم حول التمويل

14 - قدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير المتعلق بالحوار المنظم حول تمويل نتائج الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018-2021 و 2022-2025 (DP/2022/28)، وقدم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاستعراض السنوي للوضع المالي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2021 (DP/2022/29).

15 - وصرحت مجموعة من الوفود بأن الأزمات العالمية تفرض ضغطًا شديدًا على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ عمله المعياري والبرنامجي. ويعد توفير الموارد الكافية، بالإضافة إلى التمويل المتعدد السنوات المرن والذي يمكن التنبؤ به، عاملاً رئيسيًا في دعم فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وكذلك الالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتمويل وتخصيص الموارد العادية (الأساسية) المرنة وتعزيزها. كما أن المجموعة: (أ) أكدت على أن توسيع وتنويع قاعدة المساهمين بالموارد العادية يجب أن يكون أحد أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المهمة، بوسائل منها تعزيز مشاركة الشركاء مثل القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الحكوميين من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتحسين وضوح تمويل الموارد العادية والمساءلة بشأنه؛ (ب) أعربت عن قلقها من أن انخفاض الموارد العادية يمكن أن يهدد قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ ولايته؛ (ج) شددت على أن التمويل الجماعي والمواضيعي أتاح الاستفادة بشكل أفضل من المزايا النسبية ويمكن أن يسرع تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، وفي ضوء ذلك، أعربت عن قلقها إزاء الانخفاض الأخير في صناديق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة؛ (د) أقرت بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (هـ) أعربت عن تقديرها لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتحسين الحوارات المنظمة حول التمويل من خلال تعزيز الإبلاغ وإشراك المجالس التنفيذية.

16 - وفي مداخلات أخرى، كانت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير هيكله التمويلي وتحرير الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة موضع ترحيب، ولا سيما نهج حافظة المشاريع الذي يتبعه على الصعيد القطري وعمله المتعلق بأطر التمويل الوطنية المتكاملة. ومع ذلك، لا يزال هناك قلق مستمر إزاء انخفاض الموارد العادية، الذي لوحظ أنه يمكن أن يهدد قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ ولايته، سواء في بيئات الأزمات أو التنمية الطويلة الأجل. وثمة حاجة ملحة إلى اتباع نهج أكثر توازنًا لإدارة النظام المتعدد الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجرى حث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع قاعدة مانحيه للموارد العادية وتم حث الدول الأعضاء على التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها المشتركة في هذا الصدد.

17 - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، أكدت الوفود على أن نموذج الاستثمار المحفز للصندوق يركز على أقل البلدان نموًا وعلى الدور الرئيسي المحتمل في تحقيق الأهداف. وأشادوا بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لزيادة موارده بشكل كبير، ما يدل على نجاحه وأهميته في التصدي لتحديات التنمية في جميع أنحاء العالم وعلى المستوى المحلي. بيد أنهم أعربوا عن أسفهم لأن جزءًا

كبيرًا من موارد صـــندوق الأمم المتحدة للمشـــاريع الإنتاجية يتكون من تمويل مخصـــص في حين أن قاعدة موارده العادية لا تزال دون الهدف المتفق عليه. وشـجعوا الدول الأعضـاء بشـدة على زيادة مسـاهماتها في الموارد العادية في صـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية كما حثوا الصـندوق على مواصـلة توسـيع قاعدة مانحيه للموارد العادية.

18 - وردًا على ذلك، صـــرحت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه من أجل توســـيع قاعدة مانحيه للموارد العادية، يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون قادرًا على إظهار حقيقة أن تمويل الدول الأعضاء للبرنامج الإنمائي يعد وسيلة تتسم بالفعالية والكفاءة للاســـتثمار في الأمم المتحدة. وشـــارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن كثب مع مجموعة واســـعة من الأعضـاء وغير الأعضـاء في لجنة المسـاعدة الإنمائية، وفي البحث عن سـبل لزيادة التمويل على المسـتوى القطري من خلال تقاسم الحكومات للتكاليف المتعلقة بأعماله على المسـتوى العالمي وفي حافظة المشـاريع. كما شـــارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسـســـات المالية الدولية لجمع الشـــركاء معًا في جهد إســـتراتيجي واحد من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وبالمثل، واصـــل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل مع القطاع الخاص وأثبت نجاحه في الاســـتفادة من الاســـتثمارات العامة في التنمية وتمويل المناخ - وهو نهج، حسب ما اقترحت، ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استكشافه بدلاً من بذل طاقته في البحث من أجل البرنامج الإنمائي عن تمويل خاص ينطوي على مخاطر ومســـؤوليات. وعلى الرغم من تســـليمها بالقلق المُعرب عنه إزاء انخفاض التمويل الجماعي، فقد ســـلطت الضـــوء على أنه على الرغم من مواصـلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدام هذه الطريقة في البيئات الإنسانية، فقد سلّم إدارتها في كثير من الحالات ولكنه واصل العمل مع الشركاء عندما كان التمويل الجماعي خيارًا مناسبًا.

19 - وصـرح الأمين التنفيذي لصـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية بأن الصـندوق يعمل في جميع أنحاء العالم لتوسيع قاعدة مانحيه للموارد العادية، بوسائل منها التواصل مع حكومات الشركاء الجدد الناشئين والتواصـل بشـأن قيمة الاسـتثمار في صـندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية واقتراح قيمته الفريدة ككيان للتمويل المحفز في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى نطاق أوسـع، سـلط الأمين التنفيذي الضـوء على نُهج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتعبئة موارد أخرى (غير أساسية) من القطاع الخاص وجهوده المتواصلة للتركيز على نُهج التمويل المبتكرة لتعبئة التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموًا، سواء من أسواق المال العالمية والمحلية ومن خلال استخدام الضمانات وهياكل السندات، على سبيل المثال. وذُكرت سندات السلام الأزرق كمثال قيد التطوير لجمع رأس المال من أجل استثمارات البنية التحتية المستدامة. كما شارك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء لدعم التنمية وإزالة المخاطر من مسارات استثمارات التنمية المستدامة المقبولة مصرفيًا. وفيما يتعلق بالقروض المباشرة، أُفيد أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يركز عادة على الشوط الأخير، حيث تقل أحجام القروض عمومًا عن 500,000 دولار، وهو اسـتثمار جيد الحجم بالنسـبة إلى التنمية على المستوى المحلي، ما يمهّد الطريق أمام البنوك المحلية والمؤسسات المالية الدولية. كما سعى صندوق الأمم المتحدة للمشـاريع الإنتاجية إلى توسـيع نطاق أعماله ذات الصـلة بأسـواق رأس المال لاسـتكشـاف المزيد من المعاملات الكبيرة في البلدان.

20 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 18/2022 بشـــأن الحوار حول التمويل المنظم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

21 – وفي البيان الذي أدلت به مساعدة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمام المجلس، قدمت لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لغانا والنيجر وجنوب السودان وزامبيا والهند ومنغوليا وباكستان وسريلانكا ومصر والأردن وليبيا والمملكة العربية السعودية واليمن وقيرغيزستان والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان؛ والتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لغينيا وميانمار وأوكرانيا؛ والتمديدات الثانية لمدة عام واحد للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد والسودان.

22 – وفي المقابل، قدم المديرون الإقليميون لإفريقيا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة والدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ تفاصيل من المنظور الإقليمي.

23 – وافق المجلس التنفيذي، وفقًا لقراره رقم 7/2014، على وثيقة البرامج القطرية لغانا (DP/DCP/GHA/4)، والنيجر (DP/DCP/NER/4)، وجنوب السودان (DP/DCP/SSD/4)، وزامبيا (DP/DCP/ZMB/4)، والهند (DP/DCP/IND/4)، ومنغوليا (DP/DCP/MNG/4)، وباكستان (DP/DCP/PAK/4)، وسريلانكا (DP/DCP/LKA/4)، ومصر (DP/DCP/EGY/3)، والأردن (DP/DCP/JOR/4)، وليبيا (DP/DCP/LBY/4)، والمملكة العربية السعودية (DP/DCP/SAU/4)، واليمن (DP/DCP/YEM/3)، وقيرغيزستان (DP/DCP/KGZ/4)، والجبل الأسود (DP/DCP/MNE/3)، وجمهورية مولدوفا (DP/DCP/MDA/4)، وطاجيكستان (DP/DCP/TAJ/4).

24 – وأُحيط المجلس التنفيذي علمًا بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لغينيا وميانمار وأوكرانيا، على النحو الذي وافق عليه مدير البرنامج، كما ورد في الوثيقة DP/2022/30.

25 – ووافق المجلس التنفيذي على التمديدات الثانية لمدة عام واحد للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد والسودان، كما ورد في الوثيقة DP/2022/30.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المدير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNFPA)

26 – في كلمتها الافتتاحية، (المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، سلطت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على أن الإحصاءات القائلة إن عدد سكان العالم من المتوقع أن يصل إلى 8 مليارات في عام 2022 تمثل دعوة للعمل وللاتحاد معًا من أجل التصدي للتحديات المتعددة المتداخلة – من خلال السياسات المتمحورة حول السكان التي تأتي الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في صميمها. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، مسترشدًا ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مساعدة البلدان على التصدي للتحديات الديموغرافية من خلال تعزيز الحقوق والخيارات والاستثمار في قدرات جميع الأفراد. ومن هذا المنطلق، سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان المضي قدمًا من أجل تحقيق النتائج التحويلية الثلاث والوفاء بوعده بمنح الأمل لتلك «الفتاة البالغة من العمر 10 سنوات». ويوفر استعراض الثلاثين عامًا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي سيصدر في عام 2024، فرصًا للتوعية وتسريع وتيرة التقدم. وفي إطار عمله لتحقيق هذه الأهداف، في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على سبيل المثال، يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وعلى نطاق أوسع، يحث صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان على

التسليم بأهمية المهارات الحياتية المناسبة للعمر والتربية الجنسية الشاملة، ما يساعد على منع أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والحد من فيروس نقص المناعة البشرية، وحالات الحمل المبكر وغير المقصود والممارسات الضارة، والاستفادة من العائد الديموغرافي.

27 - وشددت المديرة التنفيذية على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على نطاق واسع في البيئات الإنسانية، ويعمل بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في أكثر من 60 بلدًا، ومنها أفغانستان وإثيوبيا وأوكرانيا والصومال، ويوسع نطاق قدرته على تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة وخدمات العنف الجنساني. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بأعلى معايير المساءلة والشفافية، فضلاً عن عدم التسامح مطلقًا مع الأخطاء، في ظل تعزيز استثماره في وظائف الرقابة (ولا سيما مراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم والأخلاقيات)، مع الاحترام الكامل لاستقلاليتها. كما يأخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان على محمل الجد مسؤوليته أمام النساء والفتيات والمجتمعات التي يخدمها، للوفاء بوعد القاهرة وأهداف التنمية المستدامة.

28 - حقق صندوق الأمم المتحدة للسكان أقوى أداء مالي حتى الآن في عام 2021، حيث وصل إلى 1,464 مليار دولار، وهو ما يعد أعلى بكثير من أهداف الخطة الإستراتيجية. ومع ذلك، فإن حالة التمويل ظلت مختلطة: ففي حين شهدت الموارد الأخرى (غير الأساسية) نموًا مطردًا، لم يزد التمويل الأساسي. ويشكل عدم التوازن بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى مصدر قلق متزايد ويمكن أن يهدد قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وناشدت الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها في الموارد العادية والوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتمويل.

29 - وأشار المدير الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا إلى أن ارتفاع معدلات الخصوبة في المنطقة المذكورة يواصل دفع عجلة النمو السكاني السريع. وقد ساهمت برامج تمكين الفتيات، التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومات، في الحد من انتشار زواج الأطفال. ولا تزال هذه الاستثمارات في النساء والشباب بالغة الأهمية في مساعدة البلدان على جني العائد الديموغرافي. وتحدثت عن العديد من الأزمات المتداخلة في منطقة الساحل وكيف تهدد أزمة المناخ التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت على أهمية عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة للتصدي لقضايا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم، والتمويل المبتكر، مناشدة الشركاء بزيادة الدعم لمنطقة الساحل لحماية مكاسب التنمية وتمكين الشباب.

30 - وأثنى أعضاء مكتب المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان لجهوده الرامية إلى تسريع وتيرة تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. ورحبوا بالوضع المالي الصحي، حيث تجاوزت المساهمات في الموارد العادية والموارد الأخرى أهداف الخطة الاستراتيجية 2022-2025، فضلاً عن توسيع نطاق الابتكارات والشراكات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمفوضية الأوروبية والمساهمين من القطاع الخاص. وأقروا بالتقدم الذي أحرزته المنظمة، حيث حققت أو تجاوزت معظم أهداف النواتج المحددة في الخطة الإستراتيجية، مع الحفاظ على الاتجاه الإيجابي في ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشادوا بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال صناديقه المواضيعية وبرامجه المشتركة ولزيادة الأعمال الإنسانية. ورحبوا بجهود التوعية والتعبئة الإستراتيجية الناجحة التي أدت إلى زيادة عدد الجهات المانحة للموارد العادية. واتفقوا على أن انخفاض التمويل العادي يمثل تحديًا، إلى جانب الاحتياجات

الإنسانية المتزايدة باستمرار. وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة توسيع قاعدة مانحيه ووافقوا على دعم تدابير التقشف، إذا لزم الأمر، لضمان الاستدامة المالية. كما شجعوا الدول الأعضاء على مواصلة دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوسائل منها التمويل المرن.

31 - صرحت مجموعة من الوفود بأن البلدان تحتاج إلى بيانات موثوق بها لتلبية احتياجات مختلف الفئات السكانية، وضمان استخدام الأفراد لإمكاناتهم الكاملة، وعدم التخلي عن أي امرأة أو فتاة، وأكدوا أن الحصول على التربية الجنسية الشاملة وتحديد النسل والإجهاض الآمن من الأمور الأساسية لإنقاذ وتحسين الملايين من الحيوات. وأعربت المجموعة عن دعمها لإدماج منظور المناخ في برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان لجعل النساء والفتيات قادرات على التكيّف وتحسين قدرتهن على الصمود في مواجهة التهديدات وأوجه عدم التيقُّن في المستقبل. وتوجد حاجة إلى وجود تركيز قوي على البُعد الجنساني في التكيّف مع المناخ وإستراتيجيات الدعوة، وكذلك للحد من الآثار السلبية على المناخ والبيئة للأنشطة البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. والتمست المجموعة توضيح قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال المناخ والجهود البيئية وكيفية تعميم هذه الجهود في البرامج.

32 - وفي مداخلات فردية، رحبت الوفود باستفادة صندوق الأمم المتحدة للسكان من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المساهمة في تحقيق الأهداف، وكذلك باعتراف صندوق الأمم المتحدة للسكان بضرورة العمل التآزري بين منظمات الأمم المتحدة والشركاء، على أساس المزايا النسبية لكل منها والمصممة وفقًا للأولويات الوطنية المحددة ذاتيًا واستعراض السياسات الشامل لعام 2020 الذي يتم كل أربع سنوات. وقد أظهر صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاونًا نموذجيًا مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى من خلال التحليل المشترك والتخطيط المشترك والعمل المشترك - وهو نموذج ينبغي أن يقود الطريق إلى الأمام، ويشمل ذلك التواصل بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

33 - ووجهت الوفود الانتباه إلى أهمية عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على المستوى القطري - في ظل الجائحة والفقر العالمي المتزايد وأزمة المناخ - لتحسين نظم الرعاية الصحية، وضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة، والتصدي للعنف الجنساني، ويشمل ذلك البيئات الإنسانية وفيما بين اللاجئين والمشردين. وأشادوا بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في البيئات الهشة للنهوض بالنساء والفتيات وتمكينهن، والدعوة إلى حرية الجسد، وتحسين فرص الحصول على وسائل تحديد النسل الجيدة وضمان الولادة الآمنة.

34 - وعلى الرغم من الترحيب بالأداء المالي القوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن القلق إزاء انخفاض الموارد العادية دفع بعض الوفود إلى حث صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تحفيز الجهات المانحة لزيادة مستويات التمويل العادي المرن والذي يمكن التنبؤ به وحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في إطار ميثاق الأمم المتحدة للتمويل. ورحبوا بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان لزيادة توسيع وتنويع قاعدة المانحين، بوسائل منها العمل مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والجهات المانحة من الأفراد، وكذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسلطوا الضوء على الزيادة بمقدار الضعف في مساهمات البلدان النامية ودعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنظر إلى مشهد التمويل، إلى تعزيز ميزته النسبية وتمييزها، ومنها ما في المجال الإنساني، في مناقشاته مع الجهات المانحة. وأشادوا بتشجيع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعبئة الموارد المحلية، ودعوا إلى بذل المزيد من

الجهود لتسليط الضوء على مساهمات الدول الأعضاء والاعتراف بها، ولا سيما في الموارد العادية والصناديق المواضيعية.

35 - وأعربت الوفود عن دعمها لمنع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتصديه لحالات الاعتداء والاستغلال والتحرش الجنسي، وشجعوا المنظمة على مواصلة تعزيز ثقافة «عدم التسامح». ينبغي أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتشجيع التربية الجنسية الشاملة القائمة على الأدلة العلمية. وأقرت الوفود بما يبذله صندوق الأمم المتحدة للسكان من جهود الدعوة لمكافحة خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي بشأن حقوق المرأة والفئات السكانية الأخرى، ومن ذلك العنصرية وغيرها من أشكال التمييز. وأشادوا بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وسياساته الرامية إلى تعزيز وضمان حقوق النساء والفتيات المنحدرات من أصل إفريقي والشعوب الأصلية والشباب. كما أشادوا بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في إفريقيا بشكل عام، ومن ذلك تزايد أعداد الشباب والعائد الديموغرافي، وشددوا على الحاجة إلى زيادة الشراكات في مجال التدريب وتنمية القدرات للاستفادة من الخبرات المحلية وتسريع وتيرة تحقيق النتائج التحويلية الثلاث.

36 - ورحبت الوفود بالدعم المستمر الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعدادات الوطنية من خلال تحسين جمع البيانات لضمان عدم إغفال أي شخص، وإعداده إحصاءات ديموغرافية موثوقًا بها. وشُجعت المنظمة على تحسين قدرتها على جمع البيانات السكانية وتحليلها، وتوسيع نطاق الاستثمار في جمع البيانات الضخمة من خلال وسائل مبتكرة، وزيادة توافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية وحسن توقيتها. وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تطوير خبرته المهنية ودراساته المواضيعية وتبادله للخبرات والممارسات المفيدة في التصدي لقضايا المجتمعات التي تشهد انخفاضًا في معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان. وتعد الشفافية والمساءلة التي تتسم بها وظائف مراجعة الحسابات والتحقيق والرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بمثابة العوامل الرئيسية، وقد طُلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إلى المجلس تأكيدات بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة لديه في الوقت المحدد.

37 - وردًا على ذلك، شددت المديرة التنفيذية على أن تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على النتائج التحويلية الثلاث، ولا سيما العنف الجنساني والممارسات الضارة، يستند إلى البيانات، ومنها البيانات ذات المرجعية الجغرافية. وسمحت له هذه البيانات بمواءمة عمله حسب السياقات المحلية ودعم القيادة الحكومية في ظل التعاون مع الشركاء المهرة للمساعدة في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث والعمل مع الإدارات الإحصائية على المستوى القطري، حيث إن التركيبة السكانية العالمية آخذة في التطور لتصبح أكثر تنوعًا من أي وقت مضى، ما دفع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التصدي لقضايا طول العمر وانخفاض الخصوبة والشيخوخة وانخفاض عدد السكان. وفي هذا المسعى، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المراكز المتميزة لتسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية لمساعدة البلدان على تعزيز التغطية الصحية الشاملة من خلال نهج يضم جميع مراحل الحياة ويتسم بالشمول ويراعي المنظور الجنساني. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستفادة من صناديقه المواضيعية لتحقيق تلك الأهداف مع التواصل بشكل إستراتيجي مع شركاء جدد والحفاظ على علاقته القوية بالجهات المانحة الحالية. ومع ذلك، فإن وجود قاعدة موارد عادية قوية ومرنة يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث ولتمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من التصدي لحالات العنف الجنساني والأوضاع المتأزمة. وفي الوقت نفسه، ركز صندوق الأمم

المتحدة للسكان على تدريب الموظفين على الاستجابة للمشهد الإنمائي المعقد والمتغير باستمرار وضمان الامتثال لأعلى المعايير الدولية للمساءلة والشفافية، بوسائل منها وظائفه الرقابية المستقلة؛ التي تشمل ثقافتَي «عدم التسامح» وعدم السكوت عن الخطأ. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالعمل في مجال تغيّر المناخ، وقد أنشأ فريق عمل تقني مشترك بين الشُّعب للمساعدة في تطبيق منظور المناخ على الخطة الإستراتيجية، 2022–2025. وعلى المستوى القطري، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي والتخطيط لمواجهة آثار تغيّر المناخ، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ كما يعد هذا التركيز على مستوى المجتمع المحلي أساسيًا للاضطلاع بولايته الإنسانية المتمثلة في إنشاء مساحات آمنة للنساء والفتيات والشباب والفئات الأكثر ضعفًا في بيئات الأزمات.

38 - وفيما يتعلق بالعمل في مجال التربية الجنسية الشاملة، أكدت المديرة التنفيذية على أهمية تزويد الشباب بمهارات حياتية ترتكز على مبدأ حرية الجسد. ويعد إعداد الشباب للتحديات الحالية والمستقبلية وتحويلهم إلى صناع للتغيير وبناة للسلام من الأمور الأساسية في هذا المسعى. وفيما يتعلق بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الفئات المستضعفة، يشمل ذلك دعم السكان المنحدرين من أصل إفريقي والشعوب الأصلية. وبصرف النظر عن حالة البلد، يعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان المبدأ القائل بأن للمرأة الحق في تحديد خياراتها وممارسة حقوقها في صحتها الجنسية والإنجابية.

39 - وأشارت نائبة المديرة التنفيذية (الإدارة) إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع إستراتيجية مناخية، بما يتماشى مع جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، للحد من انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي. وشملت هذه الجهود استكشاف صندوق الأمم المتحدة للسكان، على المستوى القطري، لأماكن عمل «خضراء» جديدة وأماكن عمل مشتركة، على سبيل المثال.

40 - وأكد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الإستراتيجية على أن توسيع نطاق الشراكات وتنويع قاعدة الموارد يعد أمرًا أساسيًا لمساعي صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية إلى تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وشدد على أن المجموعة المتنوعة من الصناديق المواضيعية تتيح لصندوق الأمم المتحدة للسكان تلقي التمويل وإدارتها بكفاءة وتحقيق النتائج بفعالية، مشيرًا إلى أن الإيرادات في الصناديق المواضيعية لصندوق الأمم المتحدة للسكان قد زادت بنسبة 9 في المئة خلال الفترة من 2020 إلى 2021. وتعد الصناديق المواضيعية ذات قيمة لأنها تكمل وتعزز قاعدة الموارد العادية، ما يسمح لصندوق الأمم المتحدة للسكان ببذل المزيد من الجهد على أرض الواقع. ويستكشف صندوق الأمم المتحدة للسكان الطريقة التي يمكن بها للقطاع الخاص المساهمة في الصناديق المواضيعية في الوقت الذي يسعى فيه إلى زيادة التبرعات الفردية للموارد العادية.

41 - وأشارت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إلى أن الذكرى السنوية الثلاثين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 2024 تتيح فرصة للدول الأعضاء للتفكير في الإنجازات وتصور الطريق نحو الأمام. ودعت الدول الأعضاء إلى العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ خطته الإستراتيجية، 2022–2025، مع التركيز على دوره المعياري المهم. وشددت على ضرورة تصدي صندوق الأمم المتحدة للسكان بفعالية للعنف الجنساني في جميع السياقات القطرية، وهو جهد يتطلب مشاركة جميع القطاعات الحكومية.

رابعا - حوار منظم حول التمويل

42 - قدمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة)، ويليها مدير شعبة الاتصالات والشراكات الإستراتيجية، التقرير المتعلق بالحوار المنظم حول التمويل، 2021-2022 (DP/FPA/2022/10) استجابة لقرار الجمعية العامة رقم 233/75 لمواصلة تحسين أداء وفعالية الحوارات المنظمة حول كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في الخطط الإستراتيجية، بوسائل منها تنفيذ التزامات ميثاق الأمم المتحدة للتمويل.

43 - وشجعت مجموعة من الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع وتنويع قاعدة المساهمين بالموارد العادية والسعي إلى زيادة توسيع وتنويع قاعدة المانحين بوجه عام، مشيرين إلى ضرورة التركيز على تعزيز مشاركة الشركاء مثل القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الحكوميين من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - مع تعزيز الحوار الإستراتيجي مع الممولين المحتملين والحاليين للموارد العادية وتحسين وضوح تمويل الموارد العادية والمساءلة بشأنه على المستوى القطري. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء احتمال أن تؤدي المزيد من التخفيضات في الموارد العادية إلى إضعاف قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ ولايته والتزامه بالشفافية والمساءلة. وشددوا على أن تنفيذ البرامج من خلال المبادرات المشتركة والتمويل الجماعي والمواضيعي يسمح بالاستفادة بشكل أفضل من المزايا النسبية لكل منها ويسرع تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، أعربوا عن قلقهم إزاء انخفاض تمويل صناديق التمويل الجماعي والبرامج المشتركة. وأقروا بإمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تسريع التنفيذ الشامل والفعال للخطة الإستراتيجية، 2022-2025، وعمل المنظمة لتسريع تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشُجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة عمله في هذا الصدد، ولا سيما بالتعاون مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد أشادوا بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التحسين المستمر للحوار المنظم حول التمويل من خلال تعزيز الإبلاغ والمشاركة مع المجلس التنفيذي.

44 - وفي مداخلة منفصلة، أثنى أحد الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتجاوزه أهداف الإيرادات المحددة للفترة من 2018 إلى 2021 بالنسبة إلى الموارد العادية والموارد الأخرى، ورحب بجهود الصندوق للحفاظ على قاعدته التمويلية وتنويعها من خلال حملته الإستراتيجية لتعبئة الموارد. وشُجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم صورة أكثر اكتمالاً عن تعبئة الموارد من أجل تدخلاته الإنسانية لعام 2021، فضلاً عن تفاصيل عن الجهات المساهمة والآليات التي تعمل بموجبها. كما شُجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستفادة من المجلس التنفيذي، بوسائل منها الحوارات المنظمة حول التمويل، لتحديد المزايا النسبية لمختلف أدوات التمويل المرن لدعم إيصال المساعدات الإنسانية، ومنها صندوق الطوارئ. وأُثير تساؤل يلتمس توضيح الفوائد المحددة والقيمة المضافة لكل آلية من آليات التمويل.

45 - وردًا على ذلك، ناشدت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها في الموارد العادية، ما يسمح لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالاستجابة للأزمات حسب الحاجة وفي الوقت المناسب. كما سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى توسيع وتنويع قاعدة مانحيه، سواء من خلال القطاع الخاص أو التبرعات الفردية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على

عكس اتجاه الانخفاض الذي تشهده المساهمات في صناديق التمويل الجماعي بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وقد طالب الدول الأعضاء بالتقيد بالتزاماتها المحددة في ميثاق الأمم المتحدة للتمويل.

46 - ورحب مدير شعبة الاتصالات والشراكات الإستراتيجية باقتراح مواصلة الحوار الإستراتيجي مع الجهات المانحة الرئيسية وسلط الضوء على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وضع مجموعة قوية من الموارد الإعلامية للمكاتب القطرية لاستخدامها في تعزيز المساهمات في الموارد العادية. وسلط الضوء على أن صندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان يُموّل من خلال الموارد العادية، ما يسمح للصندوق بسد الفجوة في الأوضاع المتأزمة، في حين يتلقى الصندوق الاستئماني للأعمال الإنسانية التبرعات على هيئة موارد أخرى.

47 - وأوضح مدير مكتب الشؤون الإنسانية أنه نظرًا إلى أن معظم وفيات الأمهات وحالات العنف الجنساني تحدث في البيئات الإنسانية، فمن الأهمية بمكان أن يعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان قدراته في مجال التدخل الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإنه على الرغم من الحاجة الملحة لرعاية ملايين النساء المتضررات من العنف الجنساني، تُموّل نسبة 20 في المئة فقط من هذه الاحتياجات. ووفر صندوق الطوارئ والصندوق الاستئماني للأعمال الإنسانية التابعان لصندوق الأمم المتحدة للسكان التمويل ذا الجودة العالية والمرونة اللازمة للاستجابة لهذه الحاجة الملحة، حيث يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان صندوق الطوارئ (المُموّل من الموارد العادية) والصندوق الاستئماني للأعمال الإنسانية (المُموّل من الموارد الأخرى، والذي يتمتع بميزة انخفاض استرداد التكاليف غير المباشرة مقارنة بالتمويل الثنائي من الموارد الأخرى). وناشدت الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها في الصندوق الاستئماني للأعمال الإنسانية.

48 - وأكد مدير الشعبة التقنية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لطالما أيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى القطري. ويعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب مثالياً من حيث أنه يعتمد على الخبرات والمبادرات والحلول الوطنية الموجودة كما يعد فعالاً من حيث التكلفة. وفي خطته الإستراتيجية، 2022-2025، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتسريع وتيرة التقدم الإنمائي. وتبادل صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط دروسه وحلوله في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

49 - اعتمد المجلس التنفيذي القرار 19/2022 بشأن حوار التمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

50 - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغانا والهند والأردن وقيرغيزستان ومنغوليا والمغرب والنيجر وباكستان وجمهورية مولدوفا وجنوب السودان وسريلانكا وطاجيكستان واليمن وزامبيا؛ والتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لأنغولا، وغينيا، وميانمار، وبابوا غينيا الجديدة، وأوكرانيا؛ والتمديد لمدة عامين للبرنامج القطري لجيبوتي؛ والتمديدات الثانية لمدة عام واحد للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

والسودان. وفي المقابل، قدم المديرون الإقليميون لآسيا والمحيط الهادئ؛ وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وشرق إفريقيا وجنوبها؛ وغرب إفريقيا ووسطها؛ والدول العربية تفاصيل من منظورهم الإقليمي.

51 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره رقم 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لغانا (DP/FPA/CPD/GHA/8)؛ والهند (DP/FPA/CPD/IND/10)؛ والأردن (DP/FPA/CPD/JOR/10)؛ وقيرغيزستان (DP/FPA/CPD/KGZ/5)؛ ومنغوليا (DP/FPA/CPD/MNG/7)؛ والمغرب (DP/FPA/CPD/MAR/10)؛ والنيجر (DP/FPA/CPD/NER/10)؛ وباكستان (DP/FPA/CPD/PAK/10)؛ وجمهورية مولدوفا (DP/FPA/CPD/MDA/4)؛ وجنوب السودان (DP/FPA/CPD/SSD/4)؛ وسريلانكا (DP/FPA/CPD/LKA/10)؛ وطاجيكستان (DP/FPA/CPD/TJK/5)؛ واليمن (DP/FPA/CPD/YEM/6)؛ وزامبيا (DP/FPA/CPD/ZMB/9).

52 - وأُحيط المجلس التنفيذي علمًا بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد، التي وافقت عليها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للبرامج القطرية لأنغولا وغينيا وميانمار وبابوا غينيا الجديدة وأوكرانيا، ووافق على التمديد لمدة عامين للبرنامج القطري لجيبوتي والتمديدات الثانية لمدة عام واحد للبرامج القطرية لبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسودان على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2022/11.

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سادسا - مسائل المالية والميزانية والإدارة

بيان القائم بأعمال المدير التنفيذي

53 - في كلمته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، وجه القائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الانتباه إلى التقدم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ خطة العمل المكونة من 10 نقاط التي قُدمت في الدورة السنوية للمجلس في شهر حزيران/يونيه لعام 2022 والتي أُعدّت للتصدي لما ورد في التقارير من إخفاقات ذات صلة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية والابتكار (S3i). ويتمثل الهدف من خطة العمل في استعادة الثقة وضمان عدم تكرار مثل هذه الإخفاقات. وأفاد بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد نفذ بالفعل ثلاثًا من النقاط العشر، حيث انتهى المكتب مما يلي: (أ) تعليق جميع الاستثمارات في مبادرة S3i، وتوحيد وتجميد الاحتياطيات التشغيلية، وإعادة موازنة حافظة استثماراته الأساسية؛ (ب) إجراء تقييم داخلي لاستقلالية وظائف مراجعة الحسابات والتحقيق التي يؤديها، وقد أُبلغت النتائج للمجلس في هذه الدورة؛ (ج) وضع جدول زمني لتنفيذ جميع التوصيات المتبقية الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ووحدة التفتيش المشتركة؛ (د) إصدار طلبات تقديم العروض لإجراء استعراضين من قِبل جهة خارجية استجابة لطلب المجلس بأن يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعراضات بشأن الرقابة على مبادرة S3i ونظم الرقابة الداخلية به. وأشار إلى أن الاختيار وقع على شركة مراجعة الحسابات متعددة الجنسيات KPMG لإجراء الاستعراضات وقد بدأت عملها بالفعل. وأكد على أنه

يتطلع إلى مواصلة التعاون مع فريق العمل الذي أنشأه المجلس في الدورة السنوية لعام 2022 لإرشاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مساعيه الرامية إلى التصدي للإخفاقات التي شهدتها مبادرة S3i.

54 - وصرح القائم بأعمال المدير التنفيذي بأنه في الوقت الذي كانت تُجرى فيه الاستعراضات من قِبل جهة خارجية، كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعمل داخليًا على تغيير بيئة الإدارة والرقابة لديه، مع التركيز على آليات المساءلة، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، ووظيفة الأخلاقيات، واحتياطيات المكتب، وسياسة التسعير، والتواصل مع الشركاء ومجلس العملاء وتأثير أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لا يزال يأخذ الإخفاقات التي شهدتها مبادرة S3i على محمل الجد، وأنه في أثناء القيام بذلك، يواصل أيضًا مساعدة الناس على بناء حياة أفضل والبلدان على تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وبالمثل، واصل موظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الميدانيون العمل على أساس مبدأ عدم التخلي عن أي شخص مع التزامهم الراسخ واستعدادهم لقطع الشوط الأخير. وفي ضوء ذلك، حان الوقت لإعادة ذكر اقتراح قيمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في سياق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

55 - وفي جميع المجالات، رحبت الوفود بخطة العمل المكونة من 10 نقاط، والجدول الزمني المقترح لتنفيذ التوصيات المتبقية، والخطوات التي يتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تحت قيادة القائم بأعمال المدير التنفيذي للتصدي لما ورد في التقارير من إخفاقات ذات صلة بمبادرة S3i. ولكنهم كرروا الإعراب عن قلقهم العميق إزاء ما ورد في التقارير من إساءة التصرف داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في إدارة المبادرة والتدخل في وظيفة الرقابة الداخلية. ورحبوا بأعمال فريق العمل الذي أنشأه المجلس في الدورة السنوية لعام 2022 وشجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة العمل عن كثب مع فريق العمل لوضع الأمور في نصابها وإعادة بناء الثقة.

56 - وشدد أعضاء مكتب المجلس التنفيذي على أهمية الاستعراضات التي تجريها الجهة الخارجية والتقدم الذي يحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في التصدي لهذه المسألة وتنفيذ قرار المجلس رقم 13/2022. وشددوا على مدى تعقيد المهمة، ويشمل ذلك الطريق الطويل نحو إعادة بناء الثقة والمساءلة - ليس في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فحسب بل في منظومة الأمم المتحدة بأسرها أيضًا. وحثوا على إنجاز خطة العمل المكونة من 10 نقاط في الوقت المحدد، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر استرداد الأموال وفقا لتوجيهات مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، وتنفيذ جميع التوصيات المتبقية الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ووحدة التفتيش المشتركة، وإنهاء تقييمات الجهة الخارجية من قِبل شركة KPMG حتى يتمكّنوا من الاستفادة من أعمال فريق العمل الذي أنشأه مجلس الإدارة في الدورة السنوية لعام 2022. وشددوا على الحاجة إلى إجراء عمليات موازية لمعالجة أوجه القصور الهيكلية والثقافية داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وضمان مساءلة الجناة كأولوية قصوى.

57 - وشددت مجموعة من الوفود على دور المجلس في توجيه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نحو مستقبل أفضل مع تجديد المصداقية والثقة على الصعيد العالمي والتركيز على تحسين حياة فئات السكان الأكثر ضعفًا في العالم. وسيواصلون دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموظفيه في عملهم لمواصلة تقديم الخدمات للمستفيدين في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأكدوا لموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنهم يشكلون أولوية قصوى بالنسبة إلى المجلس، وأنهم يتطلعون إلى تجديد حماس

الموظفين ودوافعهم لتنفيذ الولاية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع في جميع أنحاء العالم. والتزمت الوفود بالسعي إلى المساءلة الكاملة عما حدث داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو أمر حاسم لاستعادة مصداقيته العالمية. ويحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى إنشاء نموذج أعمال أكثر شفافية لا يدع مجالاً للشك في ولايته ودوافعه والتزامه بتحقيق النتائج للمستفيدين المستهدفين. وشددوا على أن قرارات المجلس المستقبلية بشأن احتياطيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لا يمكن أن تأتي إلا بعد تحقيق المساءلة الكاملة؛ وسيواصل المجلس تقييد احتياطيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع إلى حد الاحتياطي التشـــغيلي للعمليات اليومية فقط. ودعوا القائم بأعمال المدير التنفيذي إلى ضمان أن تكون استعراضات الجهة الخارجية التي تجريها شركة KPMG شاملة ومستقلة وتوفر التحليل الذي يحتاجه المجلس لاتخاذ الإجراءات المستقبلية التي من شأنها دعم المصالح العليا لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع. وتوقعوا تقديم نتائج هذه الاسـتعراضـات إلى المجلس في أقرب وقت ممكن للسـماح بمناقشتها ومتابعتها على الفور.

58 - ورحبت مجموعة أخرى من الوفود بالشـكل الجديد للتقرير السـنوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجهود المبذولة لتوضيح مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما رحبوا باستعراضات الجهة الخارجية التي تجريها شركة KPMG. وكرروا التأكيد على أهمية ضمان التحقيق الكامل في أي خطأ أو فساد، ومساءلة جميع المتورطين مساءلة كاملة أيًا كان مركزهم في المنظمة. وشددوا على الحاجة إلى وضع ثقافة تنظيمية صحية تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة يشعر في ظلها الموظفون بالأمان لإثارة القضايا المثيرة للقلق. ومن المهم أن تتمتع وظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق بالاستقلال التام وأن تتوفر لمكتب الأخلاقيات والامتثال الموارد والقدرات البشرية والمالية الكافية وأن تتاح له إمكانية الوصول الكامل إلى المعلومات والبيانات لأداء عمله بطريقة مسـتقلة. وتعد حماية حقوق المبلِّغين عن المخالفات والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة ككل من الأمور بالغة الأهمية.

59 - وصـرحت وفود أخرى بأنه في زمن الأزمات الثلاثية - التمويل والبيئة والغذاء - يضـطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع بدور محوري في توفير البنية التحتية الجيدة والمشـتريات المبتكرة والإدارة وفي بناء القدرات الوطنية والمحلية. ورحبوا بالتدابير الملموسـة التي يتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع لاسـتعادة الثقة من خلال تنفيذ خطة العمل المكونة من 10 نقاط في إطار زمني محدد. ويتمثل مفتاح التغلب على أزمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع في الانفتاح والشـفافية. ولذلك رحبوا بالخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع لمعالجة أوجه القصـور في نظم الحوكمة والإدارة والرقابة الداخلية. ومع ذلك، أعربوا عن أسفهم لأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم يحرز بعد مزيدًا من التقدم ولم يتخذ إجراءات أكثر حسـمًا للتصـدي للإخفاقات التي شـهدتها مبادرة S3i. وهناك حاجة ماسـة إلى وجود دليل على إحداث تغييرات أكثر وضـوحًا وعمقًا داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنها إجراء تنقيحات هيكلية أكثر شمولاً لنموذج أعماله. وجرى حث الأمانة العامة للأمم المتحدة على مشاركة تقرير التحقيق المستقل المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع الدول الأعضاء والمجلس التنفيذي.

60 - وقدم أحد الوفود، نيابة عن فريق العمل الذي أنشأه المجلس للتصدي للإخفاقات التي شهدتها مبادرة S3i، تقرير فريق العمل وبيانًا مفصـلاً عن التقدم المحرز حتى تاريخه. وقد وافق فريق العمل على الاختصـاصـات ذات الصـلة بالاسـتعراضـات التي تجريها جهة خارجية لنظم الرقابة الداخلية لمكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع، وإدارة المخاطر وهيكل الإدارة العام، فضلاً عن الاختصاصات المتعلقة بآليات الرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمبادرة S3i. واستعرض التقرير تاريخ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وكذلك قرارات المجلس وتقارير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي تناولت المخالفات المالية المتزايدة تدريجيًا. وصرح الوفد بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كان متعاونًا للغاية واستجاب بسرعة لطلبات فريق العمل. وكجزء من تقريره، قدم فريق العمل خيارات المجلس لاستخدام احتياطيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وللمضي قدمًا، سعى فريق العمل إلى الحصول على توجيهات مستمرة من المجلس لضمان إعداد تقرير أكثر تركيزًا في الدورة العادية الأولى لعام 2023.

61 - وفيما يتعلق بالتقرير الإحصائي السنوي حول أنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة (DP/OPS/2022/6)، الذي قُدم أيضًا خلال الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أشار أحد الوفود إلى أن مبالغ كبيرة من ميزانيات منظمات الأمم المتحدة تُستخدم لشراء السلع والخدمات، ورحب الوفد بالدور الرئيسي الذي لعبته الأمم المتحدة في شراء لقاحات كوفيد-19 والمعدات الطبية وتوزيعها. ورحب الوفد بجهود بناء القدرات الرامية إلى تعزيز نظم الشراء المستدامة للحكومات والشركاء، وحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تعزيز قدرة البلدان الشريكة لضمان امتثالها لقواعد ونظم الشراء، لا سيما بالنظر إلى أن الشراء يعد أحد المجالات شديدة التعرض لمخاطر المخالفات وسوء الإدارة والممارسات الفاسدة.

62 - وردًا على ذلك، أكد القائم بأعمال المدير التنفيذي للمجلس أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سينفذ ما يلي: (أ) اتباع خطة العمل المكونة من 10 نقاط بأكبر قدر من الشفافية؛ (ب) تسريع وتيرة عمل الاستعراضات المستقلة للإخفاقات التي شهدتها مبادرة S3i لضمان حسن توقيتها وجودتها؛ (ج) مواصلة إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بحيث ينجز عمله ويحافظ على سلامة حافظة مشاريعه الحالية. وشدد على أهمية استعراض وإعادة إنشاء المكانة الإستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ونموذج أعماله واقتراح قيمته في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالشراء، أكد أن الأزمة الحالية داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تتيح الفرصة له لإعادة الانخراط بشكل أوثق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز نظم الشراء المشتركة وتنمية القدرات المشتركة، وتعزيز ممارسات الشراء لديه بمزيد من الشفافية. وكرر التأكيد على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيتحلى بالشفافية الكاملة في الإبلاغ عن التقدم المحرز لضمان قدرة المجلس على مساءلة الإدارة على جميع المستويات عن التغيير المطلوب في المنظمة.

63 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 20/2022 بشأن التقرير الإحصائي السنوي حول أنشطة الشراء في الأمم المتحدة، 2021.

64 - كما اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 21/2022 بشأن تقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المحرز في الإجراءات الرامية إلى التصدي لحالة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية والابتكار (S3i).

الجزء المشترك

سابعا - تحديث بشأن مسائل الرقابة

65 - قدمت المديرة المؤقتة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقييمات بشأن استقلالية مكاتبهم، على النحو المطلوب في قرار المجلس رقم 15/2022؛ وتلت ذلك ردود الإدارة من مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) والقائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

66 - وأعلن أعضاء المكتب أن المجلس طلب إجراء تقييمات ذاتية للمنظمات كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز نظم الإدارة الداخلية لديها، وتحديد المخاطر ومعالجة القضايا النظامية المحتملة. وأقروا، وفقًا للتقييمات الذاتية، بأن استقلالية هيئات الرقابة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تتفق مع مواثيقها ومع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقيقات. بيد أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء تقييم استقلالية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وما تردد عن تدخل الإدارة العليا في مهام مراجعة الحسابات والتحقيق التي يضطلع بها الفريق، ما أدى إلى إصلاحه. وأكد المكتب أن ذلك يعد تعديًا غير مقبول على نزاهة إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ولذلك يلزم إجراء إصلاحات قوية للتصدي لما يبدو أنه أصبح ممارسة عادية. ورحب المكتب بالخطوات الأولية التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودعا المجلس إلى تقديم المزيد من التوجيه واتخاذ المزيد من الإجراءات. وأعرب أعضاء المكتب عن سرورهم لرؤية مثل هذه المناقشات تُجرى في المجالس التنفيذية لليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشجعوا هيئات الرقابة في المنظمات على مواصلة تبادل الخبرات والممارسات ومواءمة الممارسات مع أعلى المعايير كلما أمكن. وتقع على عاتق منظمات الأمم المتحدة ومجالسها التنفيذية مسؤولية مشتركة لوضع آليات تضمن عدم تكرار مثل هذه المخالفات.

67 - وأكدت مجموعة أقاليمية من البلدان أن المجلس بحاجة إلى إجراء دراسة نقدية لمعرفة ما إذا كان يضطلع بمسؤولياته ووظائفه الرقابية على نحو كافٍ أم لا. فالرقابة يجب أن تظل موضع حوار مستمر بين المنظمات وهيئاتها الإدارية. وأعربوا عن التزامهم بالمشاركة في وظائف الإدارة والرقابة الداخلية لتعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية في جميع المنظمات وسلسلة تنفيذ البرامج لضمان استناد الجهود المشتركة المبذولة لتعزيز الإدارة إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وشددوا على ضرورة أن يضطلع المجلس بوظيفته الرقابية بطريقة أكثر استباقية وشمولية وأن يضمن تلبيتها لمصالح وتوقعات المستفيدين من البرامج وموظفي المنظمات ودافعي الضرائب. ورحبوا بجهود الإدارة المبذولة لتيسير قنوات الاتصال المباشرة بين مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيق والمجلس، وأعربوا عن امتنانهم للاستجابة السريعة لقرار المجلس رقم 13/2022 الذي طلب إجراء تقييم ذاتي لوظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق. وأقر الفريق بالاتجاهات المشتركة التالية المستمدة من التقييمات: (أ) كانت بعض خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في المنظمات التي يقع مقرها في نيويورك تعاني نقصًا في التمويل من الناحية الهيكلية وزيادة في عبء العمل؛ (ب) أُتيحت للمكاتب إمكانية الوصول الكامل إلى الوثائق والأفراد اللازمين لأداء عملها، رغم محدودية

الوصـــول إليهم في بعض الحالات؛ (ج) هدد التدخل الذي أبلغت عنه إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع في أنشـطة مراجعة الحسـابات والتحقيق وفي إدارة فريق المراجعة الداخلية للحسـابات والتحقيقات اسـتقلالية فريق المراجعة الداخلية للحسـابات والتحقيقات. وشـددت الوفود على الحاجة الملحة إلى إجراء إصـلاحات جادة وتغيير الثقافة التنظيمية، إلى جانب ضـرورة النقاش المستمر مع المجلس وفيما بين هيئاته بشـأن كيفية تعزيز الوظيفة الرقابية. ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـندوق الأمم المتحدة للسـكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع والمجلس إلى إنشـاء قناة اتصـال مسـتدامة ومسـتقلة بين المجلس والجهات والهيئات الرئيسـية المعنية بالرقابة من أجل اسـتكمال مشـاركة الإدارة وضـمان أن يتضـمن الجدول الزمني السنوي بانتظام مناقشات قوية ومناسبة حول مسائل الرقابة.

68 - وفي مداخلات أخرى، أعربت الوفود عن قلقها البالغ إزاء المخالفات المالية وأفادت بتدخل إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع في أنشـطة مراجعة الحسـابات والتحقيق. ورحبوا بنتائج التقييمات الذاتية للمنظمات والقيادة الشفافة والإجراءات التي اتخذها القائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للتصدي لهذه المسألة. ويشير الوضع إلى وجود حاجة إلى توفير الموارد الكاملة لوظائف مراجعة الحسابات والتحقيق والاستثمار في تدابير التخفيف الإضافية. وأظهر أيضًا وجود حاجة إلى تعزيز المجلس لدوره الإداري والرقابي. وشـددوا على أن جميع الخطوات اللازمة لمعالجة الوضـع يجب أن تُتخذ بطريقة مسؤولة، مع التركيز على الإجراءات الوقائية التي تتجنب الإنفاق أكثر من اللازم. وجرى التأكيد على أنه لا ينبغي السـعي إلى تعزيز نظم الرقابة الداخلية على حساب التمويل الكافي لتنفيذ الخطط الإسـتراتيجية للمنظمات وأهداف التنمية المسـتدامة. وأعربوا عن تطلعهم إلى إعادة تأهيل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي يعمل من أجل التنفيذ الكفء والفعال لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

69 - وردًا على ذلك، صـرح مدير مكتب مراجعة الحسـابات والتحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن أزمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد أتاحت لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فرصة للتفكير على نطاق أوسـع في الطريقة التي يمكن بها إدارة الرقابة. وتتطلب تحديات التنمية العالمية وجود منظومة إنمائية للأمم المتحدة تضطلع بوظيفة رقابية تتسم بالكفاءة وتتمتع بالموارد الكافية أكثر من أي وقت مضـى. وتعد الحاجة إلى تعزيز الوظيفة الرقابية التي يضـطلع بها المجلس من الأمور الأسـاسـية في هذا المسعى. وفي حين أقر مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق بضرورة أن يكون للمجلس دور تنفيذي أكبر في الوظائف الرقابية والإدارية للمنظمات، فقد صـرح بأن المجلس لا يملك القدرة التقنية الكافية لاسـتعراض قضـايا الرقابة المعقدة. وشـجع المجلس على التفكير في كيفية أداء دوره الرقابي الشـامل على نحو أفضـل. وكانت وحدات مراجعة الحسـابات والتحقيق في المنظمات مسـتعدة لدعم المجلس في هذا المسـعى، وفي التصـدي للأزمات المسـتقبلية بطريقة مدروسـة ومتناسـبة. كما ناشـد المجلس بالتفكير في النتائج والحلول المحتملة لقضـايا نقص التمويل الهيكلي والموظفين المثقلين بأعباء العمل، وطلب دعم المجلس في توفير الموارد الكافية لوظيفة التحقيق. وفي الختام، صـرح بأنه سـيكون من المفيد أن يحضـر مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق، بوصفه مراقبًا، اجتماعات إدارة الفريق التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ فهذا من شـأنه أن يسمح لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيق بأن يظل مستقلاً مع التوصـل إلى فهم أفضـل للقضـايا التي سيؤدي دوره الرقابي عليها.

70 - وأعلنت مديرة مكتب الخدمات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الإدارة مسـتعدة للمشـاركة مع المجلس في مناقشـاته بشـأن زيادة الدور الرقابي التنفيذي لوظائف مراجعة الحسـابات والتحقيق

في المنظمات. وفيما يتعلق بالموارد، لطالما استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل إيجابي لطلبات تمويل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق. وفي الواقع، تجاوزت مخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيق مساهمات الموارد العادية بنسبة تزيد عن 72 في المئة. وفي ضوء الاهتمام المشترك بضمان حسن إدارة الأموال المعهود بها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكدت أنه يتعين على الهيئات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة لها. وأشارت إلى أن أي زيادة في موارد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق يجب أن تشمل زيادة موازية في الموارد المخصصة للخدمات التي تعمل مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق، مثل الموارد القانونية والبشرية. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان حصول مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق على جميع الوثائق التي يحتاج إليها وهو مستعد لمناقشة إدخال مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق في اجتماعات إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الرقابة.

71 - ووافقت المديرة المؤقتة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أنه ينبغي للمجلس التفكير في كيفية تعزيز مسؤولياته الرقابية والسعي إلى تحقيق المزيد من المشاركة الاستباقية في وظيفة مراجعة الحسابات والتحقيق في المنظمة وإدارتها. وعلقت قائلة إن إدارة المخاطر لا تتعلق بتخفيف المخاطر فحسب بل باغتنام الفرصة لتحقيق الأهداف المؤسسية بشكل أفضل أيضًا - وهي نقطة يجب أن تنعكس في قرارات المجلس. وفيما يتعلق بمسألة الموارد، سيجري مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق تحليلاً شاملاً للقضايا من أجل تقسيمها حسب طبيعتها إلى طبقات ومن ثمَّ إعداد دراسة جدوى أفضل للموارد اللازمة للميزانية والموظفين. وبصفتها مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، فإنها تشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية كمراقبة وتقدم المشورة حسب ما تحدده.

72 - وشددت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) على الالتزام القوي لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان بمواصلة تعزيز مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق والتعاون معه، بوسائل منها ضمان استقلاليته الكاملة. ويتطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى استمرار الحوار والمشاركة مع المجلس بشأن مهام مراجعة الحسابات والتحقيق وتعزيز الدور الرقابي للمجلس. وقد زاد صندوق الأمم المتحدة للسكان الموارد المخصصة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في الميزانية المتكاملة للفترة من 2022 إلى 2025، وقبل ذلك أيضًا، وسيستعرض مخصصات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق خلال استعراض منتصف المدة للميزانية. وشدد على وجود تكامل بين تعزيز الوظائف الرقابية وتعزيز الأداء التنفيذي. كما سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز سياسته لإدارة المخاطر المؤسسية.

73 - وصرح مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأن ميزانية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات زادت بنسبة 87 في المئة في عام 2022، على أساسين، أحدهما نسبة عدد القضايا إلى عدد المحققين، والثاني على أساس «العملية»، من خلال تحديد ما إذا كانت القضية المعنية تقع ضمن اختصاص فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أم مكتب آخر. وأبلغ المجلس بأن القائم بأعمال المدير التنفيذي قد وافق بالفعل على التوصيات الرامية إلى تعزيز استقلالية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ونتيجة لذلك، تمت الموافقة على ميثاق مراجعة الحسابات المنقح وإصداره. وأكد أن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، على النحو المتفق عليه مع الإدارة، يعد عضوًا بحكم منصبه قادرًا على المشاركة في اجتماعات الإدارة حسب الاقتضاء. ويعمل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بنشاط مع المكتب القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتحديد كيفية تحديث سياسته المتعلقة بالجزاءات بهدف سد الفجوة بين خطورة القضايا ومستوى

الجزاءات. وعلاوة على ذلك، أبلغ مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات المجلس بأنه سيعمل مع الفريق القانوني في وضع آلية للطعن. كما يعمل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مع إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإحداث التغيير الثقافي اللازم للتصدي للمخالفات المالية.

74 - ورحب القائم بأعمال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتبادل الآراء الصريح بين المنظمات والمجلس بشأن مهام مراجعة الحسابات والتحقيق، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشات أوسع بشأن الكيفية التي يمكن بها تطوير الرقابة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعلن أن الأمم المتحدة قدمت استثمارات كبيرة في مجال الرقمنة، وأشار إلى الدور المحتمل للذكاء الاصطناعي وغيرها من الآليات المماثلة في المساعدة على أتمتة بعض الضوابط والبدء في تحويل وظيفة مراجعة الحسابات والتحقيق في اتجاه مراجعة الأداء بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

75 - وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 22/2022 بشأن التحديث المتعلق بالخدمات الرقابية.

ثامنا - الزيارات الميدانية

76 - قدم الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة تقريرًا عن الزيارة الميدانية التي أجراها المجلس التنفيذي في بنغلاديش (DP/FPA/OPS/2022/CRP.1) خلال الفترة من 26 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وقاد رئيس المجلس التنفيذي الوفد وزاروا مدينتي دكا وكوكس بازار. وتمثل الهدف من الزيارة الميدانية في مساعدة أعضاء المجلس على التوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل الأمم المتحدة مع الحكومة لتنفيذ أولويات التنمية الوطنية. والتقى الوفد بممثلي الحكومات وفريق الأمم المتحدة القطري ومجموعة متنوعة من الشركاء واكتسب لمحة عامة جيدة عن الإنجازات على أرض الواقع.

77 - وقال وفد حكومة البلد المضيف إن الزيارة الميدانية أظهرت إلى أي مدى يمكن تحقيق نتائج ممتازة إذا ما حُددت أولويات مبادرات التنمية الوطنية واستُكملت من قِبل منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين. وقد تمكّنت بنغلاديش من الصمود أمام تحديات جائحة كوفيد-19 بالتعاون النشط مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على الرغم من أن الارتفاعات الأخيرة في أسعار الغذاء والوقود وانخفاض تدفق التمويل الدولي كانت أحد الأسباب المهمة التي تبعث على القلق. وطلب أن يتخذ المجتمع الدولي استجابة أقوى وأكثر تنسيقًا لضمان العودة الآمنة والطوعية للروهينغيا إلى ديارهم في ميانمار. كما طالب جميع شركاء التنمية باستكمال مبادرات الدولة للتصدي لآثار جائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ والصراعات. وسعت بنغلاديش إلى الحصول على دعم السوق المستهدف والمساعدة في التحول الهيكلي لاقتصادها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتجنب التراجع والاستعداد للخروج من فئة أقل البلدان نموًا في عام 2026.

78 - وفي مداخلة أخرى، رحب أحد الوفود بنتائج الزيارة الميدانية لكنه أكد أن التقرير لم يشرح بشكل كامل ديناميات التنسيق بين هيئات منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع. وقال الوفد إنه يود الحصول على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي تمكّن بها المنسق المقيم للأمم المتحدة من تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتنسيقها، مشيرًا إلى أن هذا التحليل ينبغي أن يتم بأثر رجعي لتوفير فهم أفضل لتنسيق الأمم المتحدة على المستوى القطري. وصرح بانعدام الشفافية في الاستعدادات للزيارات الميدانية وأشار إلى أن وفد بلاده لم يُبلّغ بالرحلة - وهو ما يعد انتهاكًا لمبدأ الوصول العادل إلى الزيارة الميدانية - وطلب توضيحات بشأن كيفية تجنب مثل هذه المواقف في المستقبل. كما أعرب الوفد عن قلقه إزاء التنويع في التمثيل الإقليمي وطالب المكتب بأن يسعى في زياراته المستقبلية إلى ضمان قدر أكبر من التوازن في تشكيل الوفود المشاركة في الزيارات الميدانية.

79 - وردًا على ذلك، صـــرح أمين المجلس التنفيذي بأن الأمانة العامة ســـتبحث في التعليقات المتعلقة بالبلاغ المذكور في أثناء التحضيرات للزيارة الميدانية وسترد على الوفد المعني وفقًا لذلك.

80 - وقد أُحيط المجلس التنفيذي علمًا بتقرير الزيارة الميدانية التي أجراها المجلس التنفيذي في بنغلاديش (DP/FPA/OPS/2022/CRP.1).